

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين ، جواد الشوا .

المميز :

وكيلاه المحاميان

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٤/٤/٢٠١٣ قدم المميز هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة  
استئناف عمان في القضية الاستئنافية رقم ٤٧٧/٢٠١٣ فصل ٦/١/٢٠١٣ والمتضمن  
تصديق الحكم الصادر عن محكمة جنايات جنوب عمان في القضية الجنائية رقم  
٥٠٨/٢٠١٢ فصل ١٨/١٠/٢٠١٢ .

### وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

١. أخطأت محكمة استئناف عمان بالنتيجة التي توصلت إليها من حيث تصديق القرار  
المستأنف ولم تراعى ما جاء في بيانات الدعوى وخاصة فيما يتعلق بما جاء بمحضر  
إلقاء القبض حيث إنه لم يوقع من المتهم ولم يتضمن وقت إيداع ولا تاريخه إضافة  
إلى إن محضر القبض هو عبارة عن صورة فوتوغرافية مخالفة بذلك نص المادة  
١٠٠ من قانون الأصول الجزائية حيث يجب أن يكون المحضر موقع من قبل

المذكورين في البندين الثاني والثالث بما فيهم المشتكى عليه ويجب أن يكون التوقيع (حي) وليس صورة .

٢. وبالتناوب أخطأت محكمة جنايات غرب عمان حيث إن قرارها يعتريه القصور والتعليل ولم تبين الاستنتاجات الذي توصلت إليها من حيث إدانة المتهم والعقوبة التي توصلت إليها حيث جاء قرارها مبنياً على استنتاجات غير صائغة ومخالفة للقانون والواقع .

٣. وبالتناوب ، النيابة لم تقدم الدليل الذي يربط المتهم بالجناية المسندة إليه استناداً إلى التناقضات الجوهرية بأقوال المشتكى لدى الشرطة عنها لدى المدعي العام عنها لدى المحكمة .

٤. وبالتناوب ، فإنه لا يعقل لا عقلاً ولا منطقاً أن شخصاً شاهد سيدة ترتدي خمار لمدة عشر دقائق أن يتعرف عليها ويجزم بذلك بعد مضي فترة طويلة بتاريخ ٢٠١١/١٠/٦ من خلال الصوت والعيون والطول أنها هي الرجل ذاته المائل أمام المحكمة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى العلامات التي أضاف وجودها على المشتكى عليه ( علامة على يده ) أمام المحكمة فقط ولم يذكرها لدى الشرطة والمدعي العام .

٥. وبالتناوب ، لم تناقش المحكمة أن شكوى المشتكى فقدت ومن ثم وبعد إلقاء القبض على المتهم طلب منه تقديم شكوى جديدة واتهام المتهم بها خوفاً من اتهامه بالجرم المسند للمتهم أو اعتباره شريكاً فيها حسبما ذكره المشتكى لدى المحكمة صراحة.

٦. وبالتناوب ، في العقوبة شديدة بحق المميز وهو شاب في مقتبل العمر ويعاني من مشاكل صحية وقد أسقط المشتكى حقه الشخصي عنه .

٧. وبالتناوب ، فإن الأحكام الجزائية تبنى على الجزم واليقين ولا تبنى على الشك والتخمين وأن الشك يفسر لمصلحة المتهم .

٨. وبالتناوب ، أخطأت المحكمة بعدم تعديل التهمة المسندة للمتهم حيث إن أركان جرم السرقة خلافاً لأحكام المادة ٣/٤٠١ لا تنطبق والأفعال المسندة للمتهم - مع عدم التسليم بها - .

الطلب :

قبول التمييز شكلاً لتقديمه على العلم وضمن المدة القانونية وفي الموضوع نقض القرار المميز والحكم بإعلان براءة المميز و/أو إعلان عدم مسؤولية .

وبتاريخ ٢٦/٥/٢٠١٣ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم ٧٧٩/٢٠١٣/٢/٢ قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

## القرر

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة أسندت للمتهم التهمتين المسندتين :

١. جناية السرقة وفقاً لأحكام المادة ٣/٤٠١ من قانون العقوبات وبدلالة المادة ١٠١ من قانون العقوبات .

٢. جنحة إعطاء هوية كاذبة وفقاً للمادة ٢١٢ من قانون العقوبات .

وكانت محكمة جنايات جنوب عمان قد أصدرت حكماً في الدعوى الجنائية رقم ٢٠١١/٥٤١ بتاريخ ٢٨/٣/٢٠١٢ والمتضمن :

١. عملاً بالمادة ٢/٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم عن جناية السرقة خلافاً لأحكام المادة ٣/٤٠١ من قانون العقوبات بدلالة المادة ١٠١ من القانون ذاته لعدم قيام الدليل القانوني بحقه .

٢. عملاً المادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة إعطاء هوية كاذبة خلافاً لأحكام المادة ٢١٢ من قانون العقوبات وبالوقت نفسه الحكم عليه وعملاً بالمادة ذاتها بالحبس مدة شهر واحد والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتضِ مساعد النائب العام بهذا الحكم فطعن فيه استئنافاً .

وقد صدر قرار محكمة استئناف عمان رقم ٢٠١٢/٢٠٥٩٠ تاريخ ٢٠١٢/٦/١١ والمتضمن فسخ القرار المستأنف من جهة قضائه بإعلان براءة المستأنف ضده ثامر حافظ حسن إبراهيم عن جناية السرقة خلافاً لأحكام المادة ٣/٤٠١ من قانون العقوبات وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير بالدعوى باعتبار صورة محضر إلقاء القبض ليست باطلة لكون البطلان يحتاج إلى نص بالإضافة إلى أن تأخر الشرطة في توديع المتهم للمدعي العام لا يترتب بطلان اعترافه لدى الشرطة ولا يشكل مخالفة لشروط المادة ١٠٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ومن ثم إصدار القرار المقتضى وتم قيد الدعوى مجدداً بالرقم ٢٠١٢/٥٠٨ .

بعد الفسخ والإعادة واتباع محكمة جنائيات جنوب عمان لقرار الفسخ وبنتيجة إجراءات المحاكمة توصلت بقرارها الصادر بالدعوى رقم ٢٠١٢/٥٠٨ تاريخ ٢٠١٢/١٠/١٨ إلى أن وقائعها الثابتة وكما قنعت بها واطمأن ضميرها ووجدانها للأخذ بها تتلخص :

بأنه وبتاريخ ٢٠١١/٩/١٢ وأثناء قيادة المشتكى

لمركبته باتجاه دوار الشرق الأوسط قام المشتكى عليه ( الذي كان متتكرراً بلباس امرأة محجبة ترتدي الخمار ) باستيقافه والطلب منه أن يوصله إلى دوار الشرق الأوسط وكان يتحدث بلهجة عراقية وادعى عدم حوزته أية نقود فوافق المشتكى على ذلك وصعد المشتكى عليه بمركبة المشتكى وجلس بالكرسي الأمامي وطلب أن يتم إيصاله إلى إشارة كلية حطين وأثناء المسير قام المشتكى عليه بإخراج شفرة عمليات ووضعها على رقبة المشتكى وطلب ما بحوزته من نقود فأخرج المشتكى النقود التي بحوزته وسلمها للمشتكى عليه وقام بعدها بتفتيش المشتكى ثم لاذ بالفرار وتقدم المشتكى بشكواه وتم القبض على المشتكى عليه وهو متتكر بزي امرأة محجبة ولدى القبض عليه ادعى بأنه فتاة تدعى

وقدم دفتر عائلة وتعرف المشتكى على المشتكى عليه وهو بلباس الحجاب وتم اكتشاف أمره وأنه ليس فتاة وجرت الملاحقة .

سنداً لما تقدم قررت المحكمة ما يلي :

١. عملاً بالمادة ٢/٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية السرقة خلافاً لأحكام المادة ٣/٤٠١ من قانون العقوبات .

٢. عملاً بالمادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة إعطاء هوية كاذبة خلافاً لأحكام المادة ٢١٢ من قانون العقوبات والحكم عليه عملاً بالمادة ذاتها بالحبس مدة شهر واحد والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وعطفاً على قرار التجريم قررت المحكمة :

عملاً بأحكام المادة ٣/٤٠١ من قانون العقوبات الحكم بوضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

ولظروف القضية ولإسقاط الحق الشخصي ولكونه شاباً في مقتبل العمر ولإعطائه فرصة لتقويم سلوكه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية فتقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادة ٤/٩٩ من قانون العقوبات تخفيض العقوبة بحقه لتصبح الحبس لمدة سنة واحدة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وعملاً بأحكام المادة ٧٢ من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي الحبس مدة سنة واحدة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتض المحكوم عليه بقرار الحكم سالف الإشارة إليه فطعن فيه لدى محكمة استئناف عمان التي قضت بقرارها بالدعوى رقم ٢٠١٣/٤٧٧ تاريخ ٢٠١٣/١/٦ برد الاستئناف وتصديق القرار المستأنف .

لم يلقَ قرار محكمة الاستئناف قبولاً لدى المميز فاستدعى تمييزه بالتمييز المائل وللأسباب الواردة فيه .

وعن أسباب التمييز :

وعن السبب الخامس فإن الطعن تمييزاً يقبل على جميع الأحكام والقرارات الجنائية الصادرة عن محكمة الاستئناف وقرارات منع المحاكمة الصادرة عن النائب العام في القضايا الجنائية .

وحيث إن سبب التمييز ينصب على قرار محكمة الجنايات وليس قرار محكمة الاستئناف فإن مؤدى ذلك وجوب رده شكلاً .

وعن السبب الأول نجد إن المشرع وفي المواد ٢٣٧ و ٢٦٦ و ٢٦٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية خول محكمة الاستئناف النظر في الطعون الموجهة إلى الأحكام الجنائية والمرفوعة إليها النظر فيها بصفتها محكمة موضوع وقانون فإن وجدت الحكم المستأنف موافقاً للقانون قضت بتأييده وإذا قضت بفسخ الحكم المستأنف بسبب أن الفعل لا يؤلف جرماً أو لا يستوجب عقاباً أو أنه لا يوجد بينة كافية للحكم تقرر في الحالة الأولى والثانية عدم مسؤولية المحكوم عليه وفي الحالة الثالثة براءته .

ومؤدى هذه النصوص أن عليها أن تفصح عن رأيها من حيث مناقشة الأدلة وأن تحدد الوقائع التي تتوصل إليها من خلال البيانات وأن تطبق القانون عليها .

وفي الحالة المعروضة ومن الرجوع إلى قرار محكمة استئناف عمان في الطعن المقدم من المحكوم عليه نجدها قد ارتكبت إلى تكرار حيثيات محكمة جنابات جنوب عمان بإيرادها مقتطفات من القرار المستأنف وحجبت نفسها عن استخلاص واقعة الدعوى وبيان الأفعال المادية التي ارتكبها المميز .

وحيث إنه كان على محكمة الاستئناف استخلاص واقعة الدعوى وتطبيق القانون عليها حتى يمكن لمحكمتنا بسط رقابتها على ما تتوصل إليه من وقائع واستخلاصات

وتطبيقات قانونية ولما لم تفعل فيكون قرارها مخالفاً للقانون وسبب الطعن وارد على القرار المطعون فيه ويتعين نقضه .

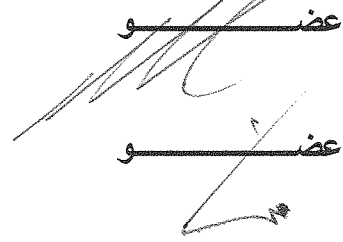
لذا ودون الحاجة للبحث في باقي الأسباب في هذه المرحلة نقرر نقض القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير بالدعوى حسب الأصول .

قراراً صدر بتاريخ ١٦ رمضان سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٥/٧/٢٠١٣ م.

القاضي المترئس

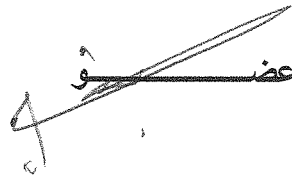


عضو



عضو

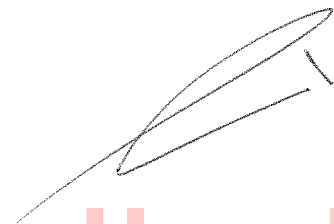
عضو



رئيس الديوان



دقيق / ف. أ.



lawpedia.jo